جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بالديدامون – شرقية

التّعليل النحويّ عند ابن الناظم في شرحه على الألفية
دراسة وصفية تحليلية

إعداد

الدكتور: عبد الفتاح الشتيوي

أستاذ النحو والصرف المساعد بقسم اللغة العربية ـ جامعة الجوف

البريد الإلكتروني: AMECHCHETYOUY@JU.EDU.SA

بحث مدعوم من جامعة الجوف

العدد السابع

١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م

التّعليل النحويّ عند ابن الناظم في شرحه على الألفية دراسة وصفية تحليلية

عبد الفتاح الشتيوي

قسم : النحو والصرف كلية اللغة العربية جامعة الجوف مدينة الجوف

الدولة : المملكة العربية السعودية

رقم الهاتف : ٠٥٦٤٩٣٦٦٩٢

البريد الإلكتروني : AMECHCHETYOUY@JU.EDU.SA

ملخّص الدراسة

يتناول هذا البحث ظاهرة التعليل في النحو العربي من خلال شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، مع بيان موقف علماء العربية من هذه الظاهرة، محاولا إبداء ما لهذه الظاهرة من المحاسن، وما عليها من المآخذ في المخزون التراثي النحوي؛ إذ إنها تعدّ من الظواهر التي ما فتئ النحويون منذ القدم يحاولون تعليق الحكم النحوي عليها، وترجيح حكم على حكم، ومذهب على مذهب.

وقد بدا ذلك جليًّا من خلال شرح ابن الناظم على ألفية والده رحمهما الله، فلا تكاد تجد حكمًا نحويًّا إلا ولابن الناظم علة فيه، حتى إنه في مواضع من كتابه لا يصرح بالعلة فقط، بل تراه يؤكّد عليها، ويستفيض في التدليل عليها، والتنظير لها، فهو ـ رحمه الله ـ كان من المؤيّدين والمناصرين لهذه الظاهرة.

وبعد دراسة هذه الظاهرة تبيّن للباحث جملة من الأمور، أوردها على وجه الإجمال والاختصار:

- السَّليقة والورود عن العرب أقوى العلل التي يعلَّل بها كلٌّ من الإعراب والبناء باعتبار أنه لا يوجه إليها النَّقد والاعتراض.
- علل الإعراب والبناء الواردة في الأسماء والفعل المضارع لم تسلم من النقد والاعتراض الوجيه في رأي الباحث.
- ما تفرع عنهما من علل الرفع والنصب كانت أقل في النقد، وأبعدَ عن الاعتراض باعتبار تخصصها ودقتها.

أوصى الباحث أن يكون النقاش في العلل أكاديميا لا يتعرض له الدارسون المبتدئون، وطلبة العلم المستجدون حتى لا ينصرفوا عن تعلم النحو وتلقيه.

وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي.

الكلمات الافتتاحية: العلة، التعليل، ابن الناظم، شرح الألفية ابن الناظم، الإعراب والبناء، علامات الإعراب.

Ibn al-Nazim's grammatical explanation in his Commentary on the Millennium, a descriptive and analytical study

Abdel Fattah Al-Shteiwi

Department of: Grammar and Morphology faculty of: Department of Arabic Language University: Al-Jouf city : Al-Jouf country:kingdom of Saudi Arabia

Phone number: ٠٥٦٤٩٣٦٦٩٢

Email: AMECHCHETYOUY@JU.EDU.SA

Abstract:

This research explores the phenomenon of Justification in Arabic grammar within the scope of Ibn al-Nadhim's explanation of Alfiyat Ibn Malik. While expatiating on positions of Arab linguists on this phenomenon, the researcher tries to highlight its pros and cons as found in Arabic grammar heritage discusses. This is because the grammarians have been commenting on the grammatical rules surrounding the phenomenon right from ancient times, thereby granting favour to certain ruling over others and causing heated debates between schools of thought.

This is evident in the explanation of Ibn al-Nazim on the Alfiyyat of his father. One could hardly find a grammatical ruling in Ibn al-Nadhim's work without him justifying it and sometimes re-emphasizing it with numerous proofs and long debate. He was one of the proponents of this phenomenon.

After judiciously studying this phenomenon, the researcher found a number of issues, which could be summarized as:

- . Inborn disposition and receipt from the Arabs make the strongest proofs explaining why criticism and objections are not directed to

both the desinential inflection and indeclinable ending in the language.

- . In the researcher's view, justifications for desinential inflection and indeclinable ending of nouns and present tenses are not free from credible criticism and objections.

- . Subsections from the above, such as the subjunctive, accusative and normative cases, were found to be faced with much lesser criticism and distant from objections, considering their specialization and precision.

- . The researcher recommended that academic debate about justifications in grammar should not be handled by novices and beginner students so that they do not depart from learning and assimilating the grammar.

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولا يشركه في ملكه أحد، أنزل القرآن، خلق الإنسان، علّمه البيان، وأكرمه ففضّله على الكائنات جميعها بنعمة العقل والبيان، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين، محمد بن عبد الله أفصح العرب، وأرفع من جرى على لسانه الضاد، وبعد؛

فقد حظيت العربيّة باهتمام كبير من أهلها، وعُنوا بها عناية فائقة منقطعة النظير، منذ عصورها الأولى؛ إذ هيّئ لها مَن حَافَظَ على كيانها، وسلكوا لسلامتها والذّود عنها كلَّ طريق، قراءةً، وإقراءً، وتأليفًا، وشرحًا، وتعليلاً لما تضمّنته تلك الكتب من الأحكام، والمسائل، والقواعد؛ إذ إنّ الإنسان بطبعه يحاول أن يجد علّة لكلّ ما تقع عليه عينه، أو يصل إليه عقله، وما الأحكام النّحوية عن هذه الظّاهرة ببعيدة أو غريبة، فاستعانت بهذه الظاهرة منذ باكورة نشأة هذا العلم؛ إذ أصبحت معينًا له، ورافدًا من روافد المعرفة؛ لتفسير قواعده، وتوضيح ظواهره، وتثبيت أحكامه، والمعين في المحاورات والمناظرات، فلحكم الرفع سبب، وللمنصوب علة، ولِما كان مجرورًا غاية، وللجزم هدف، وللحذف والتقديم والتأخير علّة، علمنا منها ما علمناه، وخفي عنّا ما خفي؛ لجهلنا بحقيقته وكنهه.

فجاء هذا البحث ليكون لَبِنة في بناء هذا الاتجاه العلمي الذي سلكه أوائلنا، ولم أترك هذا البحث عامًّا يصعب حدّ جوانبه، بل جعلته مقيَّدًا محصورًا في شرح ابن الناظم الذي يعدّ من أفضل ما وضع على متنٍ هو من أشهر وأجمع ما نظم في النّحو العربيّ حتّى حُقّ لناظمها أن يقول:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيتُ قَدْ كَمُلْ ... نَظْمًا عَلَى جُلّ المهمّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الكَافِيَة الخلاصَةْ ... كَمَا اقتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَةْ

وقد جاء هذا العملُ مكوّنًا من مقدَّمة وتمهيد، وثلاثة مباحث وخاتمة.

المقدمة: وفيها أهمّيّة البحث، وخطة البحث، ومنهجي في البحث، وأسباب اختياره، وأهداف

البحث، وتساؤلاته، وأبرز الدراسات السابقة.

التمهيد: وقسمته إلى قسمين، القسم الأول: ابن الناظم وشرحه بإيجاز.

القسم الثاني: مفهوم العلة، وتاريخ نشأتها، وموقف ابن الناظم منها.

- المبحث الأول: العلل النحوية في المعرب والمبنيّ من الأسماء والأفعال، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلل النحوية في المعرب من الأسماء والأفعال.

المطلب الثاني: العلل النحوية في المبنيّ من الأسماء والأفعال.

- المبحث الثاني: العلل النحوية في المرفوعات والنواسخ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلل النحوية في المرفوعات.

المطلب الثاني: العلل النحوية في النواسخ.

- المبحث الثالث: العلل النحوية في المفاعيل، وما أُلحِقَ بها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلل النحوية في المفاعيل.

المطلب الثاني: العلل النحوية فيما ألحق بالمفاعيل

ثمّ ذيّلت البحث بخاتمة أوردت فيها جملة من النتائج التي توصّلت إليها من خلال هذا البحث وقد سرت في هذا البحث وفق المنهج الوصفي التحليلي.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من موضوعه؛ ألا ترى أن موضوع العلة لا يخلو باب من أبواب النحو إلا وللعلة النحوية نصيب فيه، بل لا يخلو حكم نحوي، أو تصريفي ـــ في الغالب ـــ إلا ونجد علماءنا يتسابقون في التعليل لمذهبهم فيه، وترجيحهم إياه، وما نحوُ ابن الناظم ببعيد عنهم؛ لذا جاء هذا البحث ليكشف أغوار التعليل عند ابن الناظم، ويسبر مكنونات هذا الشرح العظيم الذي ألّف على متن الخلاصة، وهو رغم إكثاره رحمه الله من التعليل إلاّ أن الباحث لم يجد من تناول هذه الظاهرة عند ابن الناظم منفردًا.

أهداف البحث:

كان هدف الباحث من بحثه تحقيقَ جملة من الأمور، أجملها في الآتي:

١. الوقوف على مفهوم العلة النحوية من خلال الرجوع إلى كتب اللغة والنحو، وموقف علماء العربية منها.
٢. مدى ارتباط الحكم النحوي بالتعليل.
٣. بيان موقف ابن الناظم من التعليل النحوي، ولاسيما أنه عاش في زمان خالط النحوَ كثير من المنطق، فتأثر مسلك النحويين بأهل الكلام؛ ولذا وجدنا النحويين مغرقين في التعليل، متباهين به.

تساؤلات البحث:

ترجع التساؤلات التي يجيب عليها الباحث من خلال بحثه هذا إلى سؤالين رئيسين هما:

ما مفهوم العلة في اللغة والاصطلاح؟

ما موقف ابن الناظم من التعليل النحوي؟

الدراسات السابقة:

من خلال الرجوع إلى مصادر الكتب القديمة والحديثة وجد الباحث أن الناس قد أكثروا من التصنيف في مسلك العلة، فتنوّعت دراساتهم، وطرائق تناولهم، فمِن مفرد للتعليل عند عَلَمٍ من الأعلام إلى مقارِن؛ لذا حاولت أن أجمع جلّ ما كتب في هذا الموضوع فكان على النحو الآتي:

- التعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، خالد سليمان الكندي.
- التعليل النحوي عند المبرد من خلال كتابه المقتضب، سلوى إدريس بابكر.
- التعليل النحوي عند ابن جني، فاطمة دوحاجي.
- التعليل النحوي بين ابن الوراق وابن الأنباري، عثمان خضر عثمان.
- التعليل النحوي في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، علم الدين

محمد عوض بابكر، وأصله: بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في كلية الدراسات العليا بجامعة أم درمان الإسلامية.

- التعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه، صالح بن مطلق القرشي، وأصله: رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- العلة النحوية ودورها في التيسير والتجديد في النحو، إقبال جفون محمد.
- العلة النحوية بين سيبويه وابن جني، وأصلها: مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في كلية الآداب واللغات بجامعة تلمسان الجزائرية.
- العلل النحوية عند ابن أبي الربيع في كتابه البسيط، محمد حسين الزهراني، وأصله: بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في كلية اللغة العربية وآدابها بجامعة أم القرىٰ.
- العلل النحوية ـــ دراسة تحليلية في شروح الألفية المطبوعة إلىٰ نهاية القرن الثامن الهجري ـــ حامد الفتلي.

وبعد الاطلاع علىٰ عناوين ما ذُكر من الكتب والدراسات تبيّن للباحث أنها جميعها ـــ ما عدا الأخير ـــ مختلفة عن بحثه موضوع الدراسة؛ إذ إنّها في تناولها لمسلك العلة اتخذت بعض السمات:

الأول: تناول العلة عند علم من أعلام النحو، أمثال سيبويه، والمبرد، وابن الأنباري، وغيرهم.

الثاني: وجد الباحث أن بعض الدارسين حاول أن يدرس العلة من خلال المنهج المقارن، وأعني به: دراسة العلة عند علمين من أعلام النحو.

الثالث: مزجت بعض الدراسات التي تناولت العلة بين القديم والحديث من خلال الدرس اللغوي الحديث، مبيّنة دور العلة النحوية في تجديد علم النحو وتيسيره.

هذا، ويختلف هذا البحث ـــ موضوع الدراسة ـــ عن تناول الدكتور/ حامد الفتلي؛ إذ إن تناوله جاء عامًّا لشراح الألفية المطبوعة حتىٰ القرن الثامن الهجري، وهو بذلك قد جاء مختصرًا، أما

ما سلكته في بحثي فقد حاولت ـــ قدر جهدي ـــ أن أبرز مظاهر التعليل النحوي عند ابن الناظم محاولا مناقشة تعليلاته، مع بيان صحيحها من فاسدها.

التمهيد

القسم الأول

ابن الناظم وشرحه بإيجاز

أولا: ترجمة ابن الناظم(١):

نسبه ومولده:

هو الإمام محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين، الجياني، ثم الدمشقي، الكناني الأصل، الشافعي المذهب، النحوي ابن النحوي، ولد رحمه الله تعالى على ما ذكره أهل التراجم في دمشق، وسكن بعلبكّ مدة، ثم رجع دمشق وأقام بها للدرس لما مات والده؛ حيث طُلب إليها، وولي وظيفة والده وتصدى للاشتغال والتصنيف.

شيوخه وتلاميذه:

نصت كتب التراجم التي عنيت بالتعريف بابن الناظم أنه كان مقلاّ في الأخذ عن مشايخ عصره وعلمائه، ولعل ذلك راجع إلى شهرة والده صاحب الخلاصة، والاكتفاء به عمن سواه.

تلاميذه:

أخذ عنه القاضي بدر الدّين ابن جماعة.(٢)

الشيخ كمال الدّين ابن الزّملكاني.(٣)

---

(١) تنظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي: ٥١/ ٢٨٣-٢٨٤، وذيل مرآة الزمان لليونيني: ٤/ ٣٢٩-٣٣٠، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد: ٧/ ٦٩٦-٦٩٧ وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:١/ ٢٢٥.

(٢) محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعيّ، بدر الدين، أبو عبد الله: قاض، من علماء الحديث، له: المنهل الرويّ في الحديث النبوي وتذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم. توفي سنة: ٧٣٣ م. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب:٨/ ١٨٤، والأعلام:٥/ ٢٩٧.

(٣) محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، كمال الدين، المعروف بابن الزملكاني: فقيه، انتهت إليه رئاسة الشافعية في عصره. ولد وتعلم بدمشق. وتصدر للتدريس والإفتاء، له رسالة في الرد على ابن تيمية في مسألتي الطلاق

مؤلفاته:

لابن الناظم رحمه الله جملة من التصانيف:

شرح ألفية والده، ويعرف بشرح ابن الناظم، وشرح كافيته، وشرح لاميته، وتكملة شرح التسهيل، لم يتمه، والمصباح في اختصار المفتاح في المعاني، وهو مشكوك في نسبته إليه، وروض الأذهان في المعاني، وشرح الملحة، وشرح الحاجبية، ومقدمة في العروض، ومقدمة في المنطق، وغير ذلك(١).

ثناء العلماء عليه:

أجمعوا على ريادته في النحو والصرف وما شابه، وقد تواتر ثناء أهل التراجم عليه .

قال الصفدي: (كان إماما فهما ذكيا حادّ الخاطر، إماما في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، جيد المشاركة في الفقه والأصول، أخذ عن والده ووقع بينه وبينه شيء، وكان اللعب يغلب عليه وعشرة من لا يصلح) (٢).

وفاته:

كانت وفاته رحمة الله بدمشق في ثامن المحرم،سنة: (٦٨٦هـ)، ودفن بمقبرة باب الصغير(٣).

قيمة الكتاب العلمية بين النحاة:

مما لا ريب فيه أن ألفية ابن مالك تعدّ من أفضل ما نظم في هذا الفن وأشهره، وقد كثرت عليها الشروحات، وكان من أهم شروحها: شرح ابن ناظمها محمد بن محمد بن مالك؛ إذ حلّ ألفاظها، وفك عباراتها، ووضّح ما انطوت عليه من مسائلَ وأحكامٍ نحويةٍ، وأتى على ذلك بالشواهد(٤).

والزيارة وتعليقات على المنهاج للنووي، وكتاب في التاريخ وعجالة الراكب في ذكر أشرف المناقب. توفي سنة: ٧٢٧ هـ. ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر:٥/ ٣٢٨.

(١) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٢/ ١٨٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: المصدر السابق: ٢/ ١٨٦.

(٤) ينظر: مختصر برنامج الكتب العربية المطبوعة: ١٣٨٧، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

ويغلب على الظن أنه أول شرح على الألفية مهد السبيل لمن شرحوا الألفية بعده، نقلوا عنه، وعنوا ببسط ما فيه حتى امتاز أن يصير علما بالغلبة "للشارح" إذا أطلق في هذه المصنفات، وقد تعقب ابن الناظم أباه كثيرا، دون هوادة؛ ألا تراه مثلا كيف ينتقد أباه في باب "المفعول المطلق، والتنازع في العمل، والصفة المشبهة"، وربما حمله التعقب إلى الإتيان ببيت بدل بيت الناظم. . . إلا أن الشراح بعده كابن هشام، وابن عقيل، والأشموني وغيرهم تصدوا للرد عليه بما جعل حملاته على الناظم طائشة كما ترى فيها مبسوطا[1].

(١) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٢١٥-٢١٦، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط١، ٢٠٠٥م.

القسم الثاني: مفهوم العلة، وتاريخ نشأتها، وموقف ابن الناظم منها.

جرت عادة أهل العلم قديما وحديثاً أن يصدّروا مسائلهم، ومصطلحات فنونهم بذكر حدّ للمصطلح الذي إليه يقصدون، وبه يُعنون؛ إذ إن الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره، وما دخل الخلف بين أهل العلم إلا بسبب غموض المصطلح؛ لذا رأى الباحث أن يقتدي بمن سبقه في التعريف قبل التعليل، ولا سبيل لذلك إلا بالوقوف على ماهية هذا المصطلح في اللغة والاصطلاح.

العلة في اللغة:

العلة من التعليل، وهو في اللغة: من (علّل) ومعناه: السقي بعد السقي، وجني الثمرة بعد الثمرة، ومنه: العِلّة بكسر العين، إذا أصابه مرض، وتطلق ويراد بها: الحدث يشغل صاحبه عن حاجته؛ فكأنّ العلة شيء يشغل صاحبه شغلا بعد شغل، وهي أيضًا بمعنى: الطروء والتجدد.(١)

وبعد هذا العرض الموجز لحدّ مفهوم العلة في اللغة يتضح للباحث أنها تطلق ويراد بها ثلاثة معان، كلها يتقاسم فيها جانب العلاقة بين الأشياء وأسبابها، ومنه الانشغال، كأنّ العلة شيء يشغل صاحبه شغلا بعد شغل.

قال ابن فارس: (الْعَيْنُ وَاللَّامُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ صَحِيحَةٌ: أَحَدُهَا: تَكَرُّرٌ أَوْ تِكْرِيرٌ، وَالْآخَرُ: عَائِقٌ يَعُوقُ، وَالثَّالِثُ: ضَعْفٌ فِي الشَّيْءِ)(٢).

وفي الاصطلاح: بيان علة الشيء الذي يعرف به تقرير ثبوت المؤثر في الأثر.

قال الزمخشري: (الكشف عن المراد من اللفظ، سواء كان ذلك ظاهرا في المراد أو غير ظاهر).(٣)

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، دار العلم للملايين، بيروت،ط٤، ١٩٨٧) ٥/ ١٧٧٣، وينظر أيضا: لسان العرب:١١/ ٤٦٧، والقاموس المحيط:١/ ١٠٣٥.

(٢) معجم مقاييس اللغة: ٢/ ١٣ -١٤.، دار الفكر،١٣٩٩.

(٣) المفصل في صنعة الإعراب: ٥١، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

وقال الكفوي: "كل وصف حل بمحل وتغير به حاله معا فهو علة، وصار المحل معلولا"[1].

وقال التهانوي رحمه الله: "بالكسر وتشديد اللام لغة اسم لعارض يتغيّر به وصف المحلّ بحلوله لا عن اختيار، ولهذا سمّي المرض علّة. وقيل هي مستعملة فيما يؤثّر في أمر سواء كان المؤثّر صفة أو ذاتا.

وفي اصطلاح العلماء تطلق على معان، منها ما يسمّى علّة حقيقية، وشرعية، ووصفا، وعلّة اسما ومعنى وحكما، وهي الخارجة عن الشيء المؤثّرة فيه، والمراد بتأثيرها في الشيء: اعتبار الشارع إيّاها بحسب نوعها، أو جنسها القريب في الشيء الآخر، لا الإيجاد كما في العلل العقلية"[2].

ومما يلحظ على هذه التعريفات: كونها مجمعة على أن معنى العلة يدور في فلك السبب والمؤثر الذي يحدث تغييرا في المسبب أو الأثر، والعلاقة بينهما على اختلاف أنواع العلل علاقة تكاملية؛ إذ السبب دافع، والمسبب مدفوع، والسبب مؤثر والمسبب عنه متأثر به، والعلل تتنوع بحسب العلم وأنواعه.

وفي الاصطلاح النحوي تعرف العلة بأنها: السبب الحامل على الظواهر النحوية من الإعراب والبناء ونحوهما، أو ما يتعلق بهما، والغرض منه: البحث عن القواعد والقياسات الحاكمة للظواهر النحوية؛ لـحمل ما ليس له سماع ولا قياس معتبر على ما له قياس؛ بحيث لا يكون المكان شاغرا فيه.

النشأة:

لا شك أن المطلع والناظر لكتب أهل الاختصاص من لدن الخليل حتى يومنا هذا يدرك أن العلة نشأت نشأة موازية لنشأة النحو لا تنفك عنه؛ لذا من التفريط أن نجعل للعلة نشأة مغايرة لنشأة أصل الموضوع، وهو تدوين النحو، وتلك ـــ لعمري ـــ خلاصة المسألة وجوهرها يجعلها الباحث منطلقه في بناء دراسته.

---

(١) الكليات معجم في المصطلحات والفروق: ٥٩٩، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٢) موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢/ ١٢٠٦، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٦.

يقول ابن خلدون: "وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا، ويطول العهد بها فينغلق القرآن والحديث على المفهوم، فاستنبطوا من مجاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطّردة شبه الكلّيّات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه بالأشباه، مثل أنّ الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمبتدأ مرفوع، ثمّ رأوا تغيّر الدّلالة بتغيّر حركات هذه الكلمات فاصطلحوا على تسميته إعرابا، وتسمية الموجب لذلك التّغيّر عاملا وأمثال ذلك، وصارت كلّها اصطلاحات خاصّة بهم فقيّدوها بالكتاب وجعلوها صناعة لهم مخصوصة، واصطلحوا على تسميتها بعلم النّحو"(1).

ففهم من كلام ابن خلدون أنّ العلة ناشئة في الدرس النحوي منشأ العلم نفسه؛ إذ إن الظواهر لما عاينها القوم احتاجوا إلى تفسيرها وتحليل أركانها، فنشأ حديث العلة وترعرع وثبتت أركانه في الدرس النحوي، وهو حديث استعرض واستطال في كتب السلف الكرام، فاحتاجوا إلى ترتيب القواعد والقياسات التي يقاس عليه ما لا تفسير ولا علة له، ونشأت الاصطلاحات وتوارثها العلماء، وهذه النشأة طبيعية في مثل علم النحو – أعني نشأة العلة – لأن العلم يعتمد على الاستنتاجات والقياسات والترجيح ونحو ذلك.

ثم تعاقبت المؤلّفات والممارسة العللية في درس الإعراب والبناء الذي هو صلب النحو، ولم تنشأ الاجتهادات النقدية الموجهة إلى درس العلة إلاّ في العصر الحديث لما أحس المعلمون باستثقال الدارسين الجدد لهذا الحديث؛ لبعد الشقة بينهم وبين النحو الأصولي الأكاديمي من جهة، ورغبة الدارس في معرفة النحو وقواعده دون الدخول في تفاصيل العلل والقياسات التي تعيقه وتحول بينه وبين الإفادة العملية – أو التي يراها عملية لهذا العلم – من جهة أخرى.

ويتضح من النشأة أن التقليد عند النحاة كان غالبا، فلم ير معترض أو مناقش عن العلل وجودها أو نوعها، اللهم هنة هنا، أو هنة هناك.

---

(1) ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر: 1/ 754، دار الفكر، بيروت، ط2، 1988)،1/ 754.

موقف ابن الناظم من العلة:

يتضح فيما يأتي من صفحات البحث أنّ ابن الناظم شأنه شأن علماء عصره؛ إذ هو ناقل عنهم يُعنىٰ بالعلة في مواضعها عنـايته بالدرس النحوي نفسه، حتىٰ إنه في مواضع من كتابه لا يصرح بالعلة فقط، بل يؤكد عليها، ويستفيض في شرحها، ويذكر أنه عَلّل.

وخلاصة القول: أنّ ابن الناظم ـــ رحمه الله ـــ كان من المؤيدين والمناصرين للتعليل النحوي، ولا يكاد يخلو حكم إعرابي أو بنائيّ إلا وله سبب، ولا مسألة نحوية إلا ولها علّة.

هذا، وقد جرىٰ التصريح بالعلل في مواضع كثيرة من كتابه، ومن ذلك:

قال رحمه الله تعالىٰ: "والسبب في أن جرت هذه الأسماء هذا المجرىٰ، هو أن أواخرها حال الإضافة معتلة، فأعربوها بحركات مقدرة"(١).

وقال ـــ رحمه الله ـــ في موضع آخر: "والسبب في أن إعراب هذا الجمع بهذا الإعراب هو أنه كالمثنىٰ في كثرة دوره في الكلام"(٢).

وقال أيضًا: "والسبب في أن بنية هذه الأسماء إذا نوي معنىٰ ما يضاف إليه دون لفظه، وأعربت فيما سوىٰ ذلك هو أن لها شبهًا بالحرف لتوغلها في الإبهام"(٣).

ونصّ في حديث آخر: "أن سبب البناء في العلم أقوىٰ منه في اسم الجنس الدال علىٰ معين"(٤).

والتصريح بعلل كل من الإعراب والبناء وما يتبعهما من درس يكثر في شرح ابن الناظم، شأنه في ذلك شأن من سبقه من العلماء، وربما زاد ابن الناظم في بعض المواضع عن السابقين في التحليل والتعليق والاعتراض والتفصيل، لكنه علىٰ عهدهم جرىٰ، وعلىٰ نهجهم نظم وألّف، والزيادة والإيضاح عنده في مزيد إيضاحه كما سنرىٰ في مواضعه من البحث.

---

(١) شرح ابن الناظم علىٰ الألفية: ١٨.

(٢) شرح ابن الناظم علىٰ الألفية: ٢٥.

(٣) المصدر السابق: ٢٨٦.

(٤) المصدر السابق: ٤٠٥.

أنواع العلل:

إن المطالع لكتب الأصول والفروع يلحظ أنّ العلة تنقسم في نحو العرب إلى ثلاثة أقسام:

العلة التعليمية، وهي ما أريد به تعليم النحو، كقولك: رُفع الفاعل؛ لأنه فاعل، ونُصب المفعولُ لأنّه مفعول.

العلة القياسية، ويقصد بالقياسية: تعليل الحكم في حمل المقيس على المقيس عليه، كقولك في (إن وأخواتها): إنها نصبت الفعل لمشابهتها الفعل المتعدي لمفعول واحد، فأشبه اسمُها المنصوبُ المفعولَ به لفظاً، وأشبه خبرُها المرفوعُ الفاعلَ لفظاً.

العلة الجدلية النظرية، كسؤالك: لِمَ رُفع الفاعل ونُصب المفعول، وجوابك: رُفع الفاعل؛ لأن الضم ثقيل، ونُصب المفعول؛ لأن الفتح خفيف، والمفعول كثير في كلام العرب فكان أولى بالخفة فاستحق الفتح، والفاعل قليل، فهو أجدر بالضم[1].

وحدود الدراسة وما يعنينا فيها هو: العلة القياسية؛ إذ هي الأصل في دراسة العلل التي تبنى عليها القياسات والقواعد الأصولية النحوية.

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي: ٦٤، دار النفائس، بيروت، ٣، ١٩٧٩م.

المبحث الأول: العلل النحوية في المعرب والمبنيّ من الأسماء والأفعال، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلل النحوية في المعرب من الأسماء والأفعال.

توطئة:

شغلت قضية التعليل النحوي حيزا كبيرا من تراث النحاة واللغويين؛ ذلك أن القوم وجدوا أنفسهم أمام تراث سلقي باهر قد جاء القرآن فثبت أركانه، وأثبت مكانه، فما راعهم إلا استقامة اللسان، وليونة البيان، وهم لا يدرون بعدُ من أين لتلك إعرابُها، ولهذه بناؤها، وللثالثة تردّدها بين حالتيها من البناء والإعراب، فراحوا يبحثون ترفا مرة، وعُمقا في التأصيل مرة أخرىٰ عمّا وراء ذلك من علة، وهل يطَّرد أو لا يكون به اطِّراد، وكيف يكون قياسها، وغير ذلك مما يندرج تحت الدرس العلميّ، فكان أول ما قابلهم فيه هو: إعرابَ الأسماء والأفعال، وما يتعلق بذلك من المسائل العلمية التي جعلت من قضية الإعراب بابها، وقد كان الإمام ابن الناظم ممن عرك نفسه وبناتِه من شروح الألفية في ذلك، شأنُهُ شأنُ مَن سبقه من أسلافه ومعلميه.

أولا: العلة في إعراب الأسماء:

توطئة:

الحكم علي أي شيء فرع عن تصوره؛ لذا رأىٰ الباحث قبل الولوج في مسائل العلل والتعليل المندرجة تحت باب المعربات أنْ يوضح معنىٰ الاسم سواء من جهة اللغة، أم من جهة الاصطلاح؛ حتىٰ يكون الحكم في بيان علة الإعراب قائمًا علىٰ أساس علمي رصين.

الاسم لغة:

قال الأزهري: " اسم مشتق من السّموّ، وهو الرفعة، والأصل فيه: سَمَوٌ بالواو، وجمعه أسماء، مثل قنو وأقناء، وإنما جعل الاسم تنويها علىٰ الدلالة علىٰ المعنىٰ؛ لأن المعنىٰ تحت الاسم"[1].

الاسم اصطلاحا:

أما عن تعريف الاسم في الاصطلاح فقد أشار إليه غير واحد من اللغويين والنحاة، منهم ابن

---

(١) تهذيب اللغة: ١٣/ ٧٩، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

السراج بقوله: "تعريف الاسم هو: ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصا، وغير شخص"[1].

وعليه فالاسم في الاصطلاح هو: ما دلّ على معنًى معين، شخصًا، أو غيرَ شخص، وهو هنا: اسم جنس عام يشمل صفة يشترك فيها جمع من الأفراد.

علة الإعراب في "الاسم" عند ابن الناظم:

أما عن علة الإعراب التي أوردها ابن الناظم – موضوع البحث – فقد أشار إليها في قوله: "أحدهما: المعرب، وهو: ما سلم من شبه الحرف، ويسمى متمكنًا، وأن المعرب هو الاسم المتمكن، والفعل المضارع غير المتصل بنون التوكيد، أو بنون الإناث"[2].

وفي موضع آخر يقول: "الصرف تنوين يبين كون الاسم المعرب خاليا من شبه الفعل، فيستحق بذلك أن يُعبر عنه بالأمكن، أي الزائد في التمكين، وعلامة هذا التنوين أن يلحق الاسم المعرب لغير مقابلة ولا تعويض، والاسم الداخل عليه هذا التنوين هو المنصرف"[3].

من خلال ما سبقت نسبته إلى ابن الناظم:

يتضح أنه يرى أن العلة في إعراب الاسم هي: خلوّ الاسم المعرب عن شبه الحرف، وهي علة قديمة في الدرس النحوي؛ وعليه فإنه يرى أن العلة التي أَعرب العرَب فيها المعربَ من الاسم هي: خلوه عن سبب البناء(٤)؛ وهي علة كما يقول أهل المنطق علة سلبية، أي ناتجة عن الخلوّ، أو التّعرّي عن شيء، وليس لإيجاد شيء، وهو ما يجدُّ منه في النفس قضية أي الإعمالين أقوى؟ الإعراب أم البناء؟ ـــ إذا تجوزنا وقلنا: إن البناء له عامل، وليس كذلك – وبناءً عليه إذا تنوزع في إعراب وبناء فأيهما أولى بالتقديم؟.

---

(١) الأصول في النحو: ٤٥– ٤٦، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٢) شرح ابن الناظم: ١٢– ١٤.

(٣) المصدر السابق: ٤٤٩.

(٤) شبه الحرف كما هو مجمع عليه عند النحاة.

هذه بعض الأحاديث والقضايا التي تتبادر إلى الذهن عند الحديث عن علة الإعراب، وكأنّ علماءنا من متقدمي اللّغويين والنحاة ثبت لديهم يقينا أنّ البناء سببه الشبه المتنوع الأقسام، والمعاني في الاسم للحرف، كما شرحوا(1)، فلما تحولوا إلى المعرب وسَمُوه بأنّه خالٍ عن سبب البناء، وسار النحاة من سلف إلى خلَف على هذا النهج، ولم يشذ عنه إلا هنات بين فترة وأخرى.

ولم يبعد الناظم وابنه رحمهما الله النجعة؛ إذ عللا البناء بشبه الحرف، وعللا الإعراب – موضوع المطلب – بالخلو عنه، ولم يكن يتراءى في الأفق في هذا العهد إلا هذا، مع زيادة تعلل هنا، أو هناك، وتقسيم في هذا أو ذاك.

المناقشة والترجيح:

وعند تدقيق النظر، وتمحيص الفكر يتضح أن التعليل بالخلو عن شبه الحرف كما أشار إليه ابن الناظم مقبول باعتبار أنه لم يأت عن العرب سبب سواه على الأقل في الغالب من الدراسات السالفة، غير أنها لا تعدو وجهة نظر وتأويل معتبَر عند جمع من أهل الاختصاص، وقد وجهت إلى هذا المسلك نقدات عقلية أجملها في الآتي:

أن سبب البناء نفسه في الاسم لم يسلم كما سبق التنويه به والإشارة إليه.

إعمال السليقة عند العرب يتنافى مع تأويل علل لم ينصّ عليها في مبدأ اللغة بالأساس.

أن اللغات في أصلها رموز يتعارف عليها، ثم تصير علامات على معان كامنة في النفوس ترتبط عهدا وذهنا بهذه المضامين، ومن ثم لا يحتمل هذا التأويل والتعبير.

فمن أين ثمّ إلى أين يتوجه السبب الداعي إلى الإعراب؟

وللإجابة عليه: لابد لنا من استعراض بعض الأمثلة التي نجعلها منطلقنا في التوضيح والإبانة، كقولك: (أبان المعلّمُ الموضوع)، و(لقي الطالب المعلم)، و(ألقيتُ السمع إلى المعلم)؛ ألا

---

(1) تبارت كتب السلف متونا وشروحا في إقرار المعنى بدءا من القرن الرابع الهجري حتى عنفوان التأليف في القرن السابع والثامن وما بعده. ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣/ ٣٤١، والبديع في علم العربية لابن الأثير: ١/ ١٦.

ترى أنّ كلمة (المعلم) لما اختلفت دلالاتها[1] اختلف إعرابها، ففي كل مثال صار الاسم دالاّ على مسمًّى اختلفت دلالته لما اختلف إعرابه ووظيفته في الجملة، والكلمة معربة قد اتفق على أنها متحركة المعنى بحسب ما تقع في الإعراب، ومعلوم أن الإعراب فرع على المعنى(٢)، أو قد حصل له من تصاريف المعاني ما جعله يحتمل الإعراب[3].

وبهذا يعدّ الداعي إلى معنى الإعراب وإعماله أصلا هو انتقال المعنى وتحركه وتغيره، وعلة البناء في الاسم؛ لكونه أشبه الحرف علة مقبولة للبناء باعتبار ثبات معنى الاسم المبني رغم تنوع وظيفته النحوية، وما هو إلا لأنّ الحرف كذلك ثابت المعنى رغم تغير تصاريفه في الكلام، ففهم من الكلام السابق: أن الإعراب والبناء تمامه على المعنى.

الترجيح:

من خلال ما تقدم نقله ومناقشته يظهر أن علة الإعراب في الاسم عند المتقدمين تدور في فلك العلة السلبية، مقتضاها: أنه لما كانت علة البناء في الاسم هي: مشابهة الحرف، كانت علة الإعراب في الاسم هو: الخلوَّ عن مشابهة الحرف، وهو الذي أشار إليه ابن الناظم في تقريره، وهو توجه لا يسلم من اعتراضات ولو سُلّم ببعضها، كقولهم: إن الإعراب فرع على المعنى؛ إذ لا علاقة للمعنى بالشبه للحرف بأنواعه كما سبق، إلا أن العلة المشهورة فيه لها اعتبار يحترم، وهذا مع الأخذ في الاعتبار الردود التي وجهت لهذه العلة.

ومن ثم يرى الباحث أن علة البناء والإعراب ترجع إلى عدم وجود علة أصلا، وإنما السليقة العربية في البناء والإعراب والنقل عن العرب هو أكبر تعليل للظواهر اللغوية من الإعراب والبناء

---

(١) والمقصود بالدلالة هنا تغيّر المعنى بكونه تارة فاعلا، وتارة أخرى مفعولا به، وأخرى مجرورًا، ولا شك أن دلالة الرفع مختلفة عن دلالة النصب والجرّ كما أن لكل حالة دلالة تختلف عن أختها.

(٢) قاعدة الإعراب فرع على المعنى من القواعد المعمول بها في الفكر النحوي؛ إذ يتصل الإعراب اتصالا مباشرا بمعاني الكلمات في الجملة.

(٣) ينظر: النحو الوافي: ١/ ٧٦ ٧٧، دار المعارف، ط١٥، والنحو المصفى: ١٠٠، مكتبة الشباب.

ومثيلها من أبواب النحو، وعفوا نطلب من ابن الناظم؛ إذ العلة التي ذكرها المتمثّلة في الخلو عن شبه الحرف يعتورها نقص كما بيّنّا.

ثانيا: العلة في إعراب الأفعال (الفعل المضارع).

توطئة:

لم يختلف النحاة في تعريف الفعل المضارع، فهو من أعمدة الجملة العربية، وأركانها الركينة، وقد وصفه البلاغيون بأنه: فعل استحضار الصورة وتحريك المشاعر[1]، وقد اختص من بين أخويه بالإعراب.

قال المبرد رحمه الله: "إن الأفعال إنما دخلها الإعراب؛ لمضارعتها الأسماء، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء "[2].

ومن هنا كان الفعل المضارع يقبل وقتين هما: المضارع والمستقبل، وتعدّد دلالته عند ذلك؛ ألا ترىٰ إلىٰ قول المبرد ممثّلاً: " وذلك قولك: (أفعل أنا)، و(تفعلُ أنت)، أو (هي)، و(نفعلُ نحن)، و(يفعلُ هو)، وإنما قيل لها مضارعة؛ لأنّها تقع مواقع الأسماء في المعنىٰ، تقول: (زيدٌ يقومُ)، و(زيدٌ قائمٌ)، فيكون المعنىٰ فيهما واحدا "[3].

علة الإعراب (للمضارع) عند ابن الناظم.

قال ابن الناظم: " وأما الفعل المضارع فمحمول في الإعراب علىٰ الاسم، فكان له ثلاثة أنواع من الإعراب، كما للاسم، فأعرب بالرفع والنصب إذا لم يمنع منهما مانع، ولم يعرب بالجر، لأنه لا يكون إلا للإضافة، والأفعال لا تقبلها، لأن الإضافة إخبار في المعنىٰ، والفعل لا يصح أن يخبر عنه

---

(١) ينظر: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح للسبكي:١/ ٣٥٧، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

(٢) المقتضب: ٢/ ١، عالم الكتب، بيروت.

(٣) المصدر السابق:٣/ ١ – ٢.

أصلا، فلما لم يعرب بالجر عوض عنه بالجزم"[1].

وعليه، فإنه يرىٰ العلة هي في كونه مشابها للاسم، وهو رأي موجود عند النحاة، قال به البصريون[2].

المناقشة والترجيح:

يتفق فقهاء العربية ومنهم ابن الناظم علىٰ أن العامل في المضارع يرتبط ارتباطا وثيقا بمشابهة المضارع للاسم[3]، كما سبق فهو تابع للاسم، وعامل إعرابه عامل معنوي، فكأنها علته التي يستند إليها، وعليه فسبب الإعراب في الفعل هو بدء الكلام، – مع أنه يرفع في وسطه أيضا – فلما كان الاسم في الجملة الاسمية يرفع لابتداء الكلام، كان في المضارع كذلك، والمقصود من رفعه أن ندلل أنهم أعربوه لمشابهة الاسم، وهو المعنىٰ الذي أشار إليه ابن الناظم، وأما بناؤه مع نون التوكيد، ونون النسوة فلأنها من خصائص الأفعال، فوجود هاتين الإضافتين فيه أبعده عن مشابهة الاسم المقتضية للإعراب، فعاد إلىٰ أصله في الأفعال؛ وهو البناء؛ لأن الأصل فيها البناء، وهو أيضا ما أشار إليه ابن الناظم بعد[4].

رأي وترجيح:

لا زالت السليقة العربية مهوىٰ تهفو إليه نفوس أرباب اللغة وحراسها، والتأويل لا حرج فيه، والبحث عن العلل التي تبنىٰ بها وعليها قياسات الأئمة – وهي لا غنىٰ عنها – لا حرج فيه أيضا، وجري ابن الناظم علىٰ ما جرىٰ عليه الأوائل لا تثريب فيه، ولكن ألا ترىٰ أن التعليل بضمير النسوة وحرف التوكيد؛ لخروج المضارع عن الإعراب ضعيف، فلماذا لم يجر ذلك في الأفعال الخمسة،

---

(١) شرح الألفية: ١٧.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ٢/ ٤٤٦، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣/ ٥، والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٢٣.

(٤) شرح ابن الناظم علىٰ الألفية: ١٦.

وهن مضارعات بامتياز، وقد دخل إليهن واو الجماعة وياء المخاطبة وألف الاثنين؛ لذلك أرى أن حديث العلة ربما كان لابد منه للقياس، ولا زال، ولكن بعد هذا ربما يكون إلى جانب علل الإعراب هناك السليقة والتلقائية والتنوع الحادث من تقلبات المعنى، وهي معتبرات أقوى من التعليل المذكور في كتب النحو، والله أعلم.

المبحث الأول:

العلل النحوية في المعرب والمبنيّ من الأسماء والأفعال

وفيه مطلبان:

المطلب الثاني: العلل النحوية في المبنيّ من الأسماء والأفعال.

أولا: المبني من الأسماء:

توطئة:

أجمع أهل العربية قاطبة ولم يشذ منهم أحد ـــ فيما أعلم ـــ أن سبب البناء في الأسماء: ذلك الشبه الذي يعتريها – يعني شبهها بالحرف – فخرجت عن أصلها من الإعراب إلى البناء، ولأجل ذلك راح النحاة يقنون هذه الأشباه، ويوردونها على أشكال اختلفوا في بعضها ـــ أعني في تصنيفها تحت أي الأنواع ـــ ولكنهم متفقون على أنها كلَّها مبنية لشبه الحرف، وهذا ما درج عليه منذ نشأة النحو إلى العصر الحديث، وما بقي هذا التعليل إلا لقوة ما فيه رغم الاعتراض.

رأي ابن الناظم في علة بناء الاسم:

كان ابن الناظم رحمه الله تعالى من المناصرين والمقننين، بل والمكثرين للنظرية القائلة بأن البناء في الاسم راجع لشبه الحرف، بل راح يشرح ويسهب في أنواع الشبه.

قال: "يبنى الاسم لشبهه بالحرف في الوضع، أو في المعنى، أو في الاستعمال، أو في الافتقار"[1].

هذا رأيه على وجه الإجمال، ثم راح في التفصيل لذلك والتدليل بالأمثلة على هذه الأنواع في نحو صفحتين، أو ثلاث من سفره، وهو بذلك يسلك مسلك من تقدّمه من أهل العلم والفضل والإحسان، مع زيادة في التفصيل والتقنين، فامتاز بذلك عن غيره ممن تعرض لتلك العلة.

نقاش:

يرى الباحث أنّ كثيرا من الكلمات المبنية خرجت عن طوق هذا التعليل، وهذه بعض نماذجها:

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية: ١٢.

الظروف المبنية من الوضع، أو لأجل التركيب، فالأولى مثل: (قبلُ، وبعدُ)، والثانية مثل: (صباحَ مساءَ)، و(ليلَ نهار)، وهنا سؤال لابد من إيراده وهو: أيُّ أنواع الشبه السابق بيانها تجري على مثل هذه الكلمات؟

لا شك أن الجواب بيّن وواضح يتمثل في أنّ الأمثلة المذكورة ليس شيء منها مندرجًا فيما مضى من أنواع الشبه، والمفترض أن التعليل يجرى مجرى القياس، وما افتعل العرب قياسا في نحوهم إلا ليجري مجراه طردا في أبواب نحوهم، وكافة فروعه، وإلا لصار التعليل الداعي إلى القياس لا يعدو كونه اجتهادا فرديا تشابه ببعضه مثلا، وهو عندئذ يُشتبه فيه أنه قياس، فهو معلول بالاعتراض.

وإن قال قائل: عِلل النحو على غالب الحال، فإن ذلك يستساغ عندما يكون بالفعل على الغالب، ولكن هنا قد تكون مخلة لهذا الغالب.

ومنه أيضا: الكلمات المختومة بـ(ويه)، وهي كلمات أعجمية، فهل هناك في العربية حروف أعجمية، أو شبه أعجمية جرى عليها بناء ما كان مختومًا بـ(ويه)؟! والإجابة العقلية والقاعدية بالطبع لا.

فما بناها إذن؟ !

لا شكّ أن هذا خلل في القياس الداعي إلى بناء الأسماء؛ لشبهة الحرف يضاف إلى الأوّل.

وثالث الاعتراضات وآكدها في نظري؛ بناء الأعلام المؤنثة التي جاءت على وزن (فَعَالِ) كـ(حَذَام)، و(قَطَام)، و(رَقَاشِ)، و(سَجَاحِ)، ونحوها من الكلمات؛ لأنها أسماء عربية يُتصوّرُ منعُها من الصرف؛ لتمييز الأنثوية فيها عن الذكورية تمييزًا للمعنى والرسم، ولا يتصور بناؤها؛ لأنها لا شبه مما ذكره ابن مالك وغيره من النحاة يجري عليها، وغير هذه الاعتراضات كثير، ولكن يغني هذا؛ لقولهم: (والفروع لا تشتبه)[1].

---

(١) يشير الباحث بذلك لقول ابن مالك في الخلاصة:

وذو ارتفـــاع وانفصـــال أنـــا هـــو ... وأنـــت والفـــروع لا تشـــتبه

ويرى الباحث ضرورة استعراض ما ذكره ابن الناظم ـــ رحمه الله تعالى ـــ وغيره من النحاة الأسباب الداعية إلى بناء الاسم من أنواع الشبه بالحرف؛ لكي يتسنى الحكم، وهي على وجه الإجمال والاختصار:

الشبه الوضعي: بمعنى أن يكون الاسم موضوعًا على حرف واحد، أو حرفين، فيشبه في ذلك الحروف، لأن الأصل فيها أن تكون على حرف هجائي أو حرفين.

وأكثر ما يأتي ذلك في "الضمائر"، فهي أسماء مبنية؛ لشبهها بالحرف في الوضع؛ ألا ترى أنّ "التاء" في قولك: "فهمت" حرف واحد، مثلها: "نا" في قولهم: "فهمنا".

الشبه المعنوي: أن يكون الاسم دالا على معنى تدل عليه بعض الحروف: فالاستفهام مثلا معنى من المعاني يدل عليها الاسم "مَنْ" في قولك: "مَنْ أوّلُ الناس دخولا إلى الجنة"؟، والأصل في هذا المعنى أن يؤدى بحرف الهمزة كـقولك: "أعرفتَ صوابك من خطئك"؟ فأسماء الاستفهام إذن مبنية لهذا الشبه المعنوي، ومثلها في ذلك "أسماء الشرط".

الشبه الاستعمالي: ويقصد به: أن يستعمل الاسمُ كما يستعملُ الحرف فلا يتأثر بما قبله ولكن يؤثر فيما بعده، كقولك: "نصارِ الحقَّ"، و"إنَّ الحقَّ واضحٌ"، فكلمة "نصارِ" اسم فعل نَصَبَ ما بعده، وكلمة "إن" حرف نصَبَ ما بعده أيضًا، فأشبهت الأولى الثانيةَ استعمالا، ولذلك بنيت مثلها.

الشبه الافتقاري اللازم: ويقصد به: أن تكون هناك أسماء لا يعرف المقصود منها إلا بغيرها، ومن ذلك: "الأسماء الموصولة" فإنها تحتاج لتوضيح معناها إلى جملة الصلة، ومعروف أن الحرف لا يُفهم معناه إلا حين ينضم إليه غيره من الأسماء والأفعال(١).

هذا عرض ابن الناظم وغيره رحمهم الله لأنواع الشبه في الأسماء بالحرف، والداعية إلى بنائه.

وبعد هذا العرض الموجز لا نستطيع إلا أن نقول: إن هذا كلام طيب وجميل رغم الاعتراضات التي سبقت، ولكن لماذا صار الحرف مطية لهذا الحكم؛ أليس قد سلف بنا – وندعي

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية: ١٢ – ١٤.

أنه صواب – أن الإعراب جرىٰ علىٰ الكلمات متحركة المعنىٰ، إذن ابتنىٰ الحرف؛ لأنه لا تقلّب فيه للمعنىٰ، وبهذا تنتهي الحكاية.

فإذا سأل سائل: هل تريد أن تقول بإجمال: إن البناء في الاسم المبني يرجع إلىٰ افتقاره لتقلبات المعنىٰ؟ أقول هذا جزء من الإجابة كما سيأتي بعد.

وتكميلا للفائدة ولتحليل الإجابة أكثر يحاول الباحث أن يستعرض بعض المبنيات:

الضمائر: المتصل منها والمنفصل.

أسماء الإشارة: للمذكر والمؤنث والمفرد والجمع.

أسماء الموصول: المختصة منها والمشترك.

أسماء الاستفهام: التي يسأل بها عن الزمان، والمكان، والحال، والكنه، وغير ذلك.

أسماء الشرط.

أسماء الأفعال: ويقصد بها تلك الأسماء التي تدل علىٰ معنىٰ الفعل ولا تقبل علامته.

المركب من الأعداد والظروف والأحوال.

الأعلام المختومة بكلمة "ويه".

الأعلام المؤنثة علىٰ وزن "فَعَالِ".

بعض أسماء الزمان والمكان، مثل "أمس"، و"الآن"، و"حيث"، وغيرها[1].

هذا، وهناك بعض الأسماء التي يعرض لها البناء في استعمالات خاصة، كالمنادىٰ المفرد العلم، واسم "لا النافية للجنس"، وأسماء تبنىٰ أحيانا، وتعرب أحيانا أخرىٰ، مثل "قبل"، و"بعد"، و"أسماء الجهات".

يلحظ الباحث مما سبق إيراده جملة من الأمور، منها:

أن أسماء الأفعال ليس جميعها تبنىٰ علىٰ حرف، أو حرفين، وذلك مثل: (صه)، و(مه) ونحوهما، بل كثير منها جاء علىٰ أكثر من حرفين، مثل: (أسماء الأفعال) التي جاء تركيبها علىٰ ثلاثة أحرف، وهو أقلّ تركيب في بنية الاسم، فلماذا عُمّم البناء فيها جميعا.

الأسماء التي يعرض لها البناء كاسم (لا النافية للجنس)، و(المنادىٰ) في بعض حالاته، فقد

---

(١) ينظر: النحو المصفىٰ: ١٠١ – ١٠٧.

بنيت مع أن لها تقلبات في المعنى! ولا شكّ أن هذا مما يُضعف البناء في الأسماء؛ للعلة المذكورة.

لماذا استثنى النحاة من الإشارة والموصول: (هذان)، و(هاتان)، و(اللذان)، و(اللتان)، وغيرها من الأسماء التي عارضها ما قوّى جانب الاسمية فيها، فأعربوها من الملحقات بالمثنى ولا مزية لها؛ إذ إنّ الشبه الافتقاري لا يزال يلازمها ويطاردها، بل إن الجمل الواقعة بعد هذه المستثنيات لا محل من لإعراب، أي ليس فيها معنى.

وبناء على ما تقدّم فإنّ الباحث يرى: أن الشبه بالحرف لا يسلم من الاعتراضات، وقد سبق عرض بعض منها، كما تبين أن التعليل بالبناء؛ يرجع لكونها غير متحركة المعنى منتقدٌ أيضا بما سبق في بناء اسم (لا النافية للجنس)، و(المنادى المفرد)، فما الرأي إذن؟

يعترض بعض النحاة فيقول: هذه الدراسة عَمَلٌ ذهني رائع لا طائل وراءه[1]، ولكن يرى الباحث أنّ هذا الرأي قد ينسف الاجتهاد في البحث عن العلل، ومن ثَمّ ينسف التوليد النحوي، واللغوي الذي يؤدي إلى مرونة اللغة، غير أنه لا يجب الإكثار منه، بل يكتفى فيه بقدر.

ولا أستطيع أن أضرب صفحًا عن هذا التراث الرائع والمخلّد لسلفنا، ولكن أرى أن التعميم في سبب بناء الاسم يشوبه بعض النقص، وأن بعض هذه العلل صحيحة، وبعضها غير دقيق، وأن علة، أو اثنتين قائمة بكل مبني من الاسم على حدة، تفصّل على قدره وظروفه في لفظه ومبناه ومعناه، وهو أمر يحتاج إلى تنظير لأهل التوليد والأقيسة لا يعدوهم إلى الدارسين من غيرهم؛ إذ لا يفيدهم في شيء، بل قد يؤدي إلى تعقيد الدراسة، وربما انصرفوا عنه فخسرنا امتدادا لعربيتنا نحن في أمس الحاجة إليه، والمقام لا يسع أكثر من هذا تفصيلا، ورأي ابن الناظم قد سار على درب العلماء ممن سبقوه، وهو قد أوسع الأمر شرحا، ولكننا نعنى بالنقاش الذي أسلفناه، والله أعلم.

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ١٠١.

ثانيا: البناء في الأفعال:

توطئة:

الأصل في الأفعال البناء، هكذا صدر الحديث عن بناء الفعل قديما، وقد لوحظ إعراض كثير منهم عن العلة في بنائه قديما، وتركيزهم على البناء نفسه، والذي علل منهم لبنائه علله باستغناء المبني عن الإعراب؛ لاختلاف الصيغ لاختلاف المعاني التي تعتورها، وسيأتي نقاش ذلك في صفحات البحث بإذن الله.

رأي ابن الناظم:

كأصحاب المذهب البصري في النحو يرى ابن الناظم أن: "الأصل في الأفعال البناء؛ لاستغنائها عن الإعراب باختلاف صيغها، لاختلاف المعاني التي تعتور عليها، فجاء مثال الماضي والأمر على وفق الأصل، فبني الماضي على الفتح، نحو: (قام)، و(قَعَدَ)، وبني الأمر على السكون، نحو: (قمْ، و(اقعدْ)، وأما المضارع فأعرب؛ حملا على الاسم؛ لشبهه به في الإبهام والتخصيص، ودخول لام الابتداء، والجريان على حركات اسم الفاعل وسكناته"[1].

مما سبق يتضح أن ابن الناظم ـــ رحمه الله ـــ يذهب مذهب بعض النحاة الذين يرون أن علة بناء الأفعال: اختلاف الصيغ؛ لاختلاف المعاني، وهو مدفوع بما يأتي.

من المعروف في علم العربيّة أن الإعراب فرع عن المعنى، وأن كثرة دوران المعنى تؤكد إعرابه، فكيف يكون كثرة الدوران، واختلاف المعاني سبب للبناء، بل الذي أفهمه أن الإعراب من كثرة المعارف واختلافها، وأن البناء الموصوم به الحرف لأجل أن معناه في نفسه ناقص يحتاج إلى غيره، ولتوضيح ذلك:

الفعل ثقيل المعنى؛ لكونه في نفسه حدثٌ مرتبط بزمن، فهو يدعوه إلى الإعراب، والأصل فيه البناء.

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية: ١٤- ١٥.

المعاني الموجبة للإعراب؛ أعني الفاعلية، والمفعولية، والإضافة منتفية عن الفعل فوجب أن يبنى"[1].

عدم تحمل الفعل الجرَّ، وهي حركة ثقيلة، أعني عند البناء بالأخص، وإذا جاءه الجر اجتلبت نون تقيه من الكسر سماها النحويون: نون الوقاية[2].

يتبين لي مما سبق أن التعليل ناقص، ويأتي عليه النقد كثيرا، فلماذا بني الفعل في غالب أحواله إذن؟!

يرى الباحث أن الفعل بني لعدة أسباب:

١. قصد التنوع في اللغة بين المبني والمعرب، وهو غاية لغوية أصيلة.

٢. أن المبني من الأفعال لم تجر به المعاني فكان لزاما أن ينبه على هذا بالبناء، والله أعلم.

٣. السليقة العربية التي لا علة فيها ولا تأويل لها، آكد من هذه التعليلات التي انبرى النحاة لتوضيحها وتكلّفها.

٤. ثقل معنى الفعل بالحدث والزمان، فكان حريا أن تثبت حركته؛ طلبا للخفة.

٥. الفعل بناؤه متحرك، وليس ثابتَ الحركة كالحرف، وله قاعدة، وهذا يقوي أن البناء فيه من طريق غير الاسم، ولا يعلّل به.

٦. كل ما يكون من باب الاجتهاد لا شكّ أن يدخله بعض النقص، ولكنه خروج عن المألوف من القول جدير أن يحرك الذهن ويُتركَ به الجمودُ.

٧. محاكاة العرب الخلص الأوائل فيما قالوه وعرفوه ونزل القرآن به فثبت أركانه وقوى دعائمه، وهذه من أقوى العلل في نظر الباحث.

فإذا كان الحديث هكذا فإن العلة المستنتجة منه تكون أجدر بالقبول والإعمال، والنظر إليها نظرا سديدا.

---

(١) ينظر: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف: ٥٩، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط٣، ١٩٥٩م.

(٢) ينظر: اللامات للزجاجي: ٨٩، دار الفكر، دمشق، ط٣، ١٩٨٥، والإنصاف: ١/ ١٠٠.

المبحث الثاني

العلل النحوية في المرفوعات والنواسخ، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلل النحوية في المرفوعات

توطئة:

تتنوع أبواب النحو ويتداخل بعضها في بعض، فليس باب نحوي إلا وله صلة بباب آخر يشابه في نوع ما؛ ولذلك وجدنا علماءنا من المتقدمين يجمعون النظير إلى نظير، ويلحقون الشبيه بالشبيه فقسموا النحو إلى ثلاثة أبواب هي: باب المرفوعات، وباب المنصوبات، وباب المجرورات، ثم ذيلوا تقسيمهم هذا بتوابع ما تقدم، والمرفوعات في العربية في الأسماء: المبتدأ والخبر وما يتبعهما ـــ وله حديث لاحق ـــ والفاعل ونائبه، والمرفوع في الأفعال: الفعلُ المضارع.

فما علة الرفع في المرفوع، ولعل من الواجب أن ينبه الباحث إلى أن كثيرا من النحاة ربطوا علة الرفع بعلة الإعراب على الجملة، ولكن في الحقيقة يبقى في الأمر تفصيلٌ لابد من إيراده، وأهمه هو دخول قضية في حوارنا شديدة الأهمية؛ إذ رفعنا، وهي قضية العامل.

أولا: الرفع في الأسماء المرفوعة:

وتشمل المبتدأ، والخبر، واسم كان، وخبر إنّ ـــ وسيأتيان في مطلب مستقل بإذن الله ـــ والفاعل، ونائبه.

أما المبتدأ فيختلف النحاة في رافعه على قولين:

الأول: معنوي، وهو الابتداء، ونسب هذا القول إلى البصريين، وقيل هو لجمهورهم، وزاد بعضهم: أنه بسبب ما في النفس من معنى الإخبار عنه، وقد نسبت هذه الزيادة إلى الضعف، وأما الكوفيون فيرون أنه يرتفع بالخبر، وأنهما يترافعان(١).

وكأنهم قد ضربوا بلزوم سبق العامل عرض الحائط، والرأي في السبب أنه: الابتداء، وهو ما عليه أكثر أهل اللغة.

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ٧٣، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٩٩٩م، والإنصاف: ١/ ٣٨.

وقد ترجح عندهم كم سبق من هذا كله أن السبب والعامل في رفع المبتدأ هو الابتداء[1].

رأي ابن الناظم رحمه الله تعالى:

نجد أن ابن الناظم تبنى رأي البصريين الراجح الذي يقول بأن العامل في المبتدأ: الابتداء، ورد ما سواه، بل نسبه إلا ما لا خلاف فيه فقال رحمه الله: "ولا خلاف عند البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء"[2]، وهو يجري في ذلك على ما جرى عليه القدماء.

هذه الأقوال المتعددة والمتناقضة في رافع المبتدأ تقدح في ذهني أن العلة أهون من كل هذا الخلاف، رغم أن عندهم راجحًا هو الابتداء، ولكن كما سبق فإن القول بالعلة ربما يكون أهون من هذا كله، والتي أراها من وجهة نظري تتمثل في:

اعتبار أن العلة هي الابتداء أوجهُ رأي يُسمعُ على اعتبار أن ليس فيها تكلفٌ وبعدًا عن القصد.

والأقرب منه في رأي الباحث: أن يقال: إن الاسم خفيف المعنى، حدث من غير زمن فناسبه حركة ثقيلة، وهي الضمة، وصارت له أصلا، فلما تغير معناه في الجملة ميز بالفتحة في النصب؛ لاعتبار المعنى الجديد.

هذا، ومما لا شك فيه عند الباحث أن التأويلات الأخرى لا تسلم من النقص والتدافع، بل والغرابة أحيانا، وقد كفى العلماء مَنّ سواهم في الردّ عليها.

ومن خلال ما سبق يتضح للباحث أن الأقرب إلى الصواب: قول من يرى أن الأسماء رفعت في مواضع الرفع؛ لاعتبار أن علة الرفع تابعة لعلة الإعراب، وحديث مكمل له، وهو مرتبط بالعامل؛ إذ يتأثر ذلك به، وإذا كان العامل معنويًّا صار ضعيفا فناسبه حركة ثقيلة، وهي: الضمة؛ لابتداء الكلام؛ ولأنّ صوتها في الوقع أقوى فناسبت بدء الكلام للإسماع، وهذه العلة معتبرة في علم الأصوات، وهو جزء من علم اللغة العام وخادم له.

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٥، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية: ٧٦.

رافع الخبر:

لم يختلف الأئمة ـــ فيما أعلم ـــ أن الخبر هو معمول المبتدأ، ولم يقل بغير هذا إلا من ادعىٰ في عامل المبتدأ أن العامل فيهما واحد في غير الابتداء في المبتدأ، وهو أن العامل فيهما شيء خارج عن الابتداء. فالخبر إذن عامل الرفع فيه هو: المبتدأ هذا رأي النحاة علىٰ جهة العموم[1].

رأي ابن الناظم رحمه الله تعالىٰ:

قال ابن الناظم: " وأما الخبر: فالصحيح أنه مرفوع بالمبتدأ"[2].

وقد جرىٰ حديث النحاة بعامة علىٰ أن رافع الخبر هو المبتدأ، وقد وصفه ابن الناظم كما رأينا بأنه القول الصحيح.

هذا، والقول بأن رافع الخبر هو المبتدأ بدهي وطبعي، ولا ينظر إلىٰ الأقوال الشاذة الأخرىٰ، ولكن ألا يترك احتمال لأن يكون الخبر مرفوعا تبعا للمبتدأ؛ إذ هو مكمل له في المعنىٰ، وهما يتوارثان معنًىٰ مفيدا يؤدي كل واحد منهما دوره فيه.

يرىٰ الباحث: أن حديث السليقة العربية التي سبق ذكرها في غير موضع من هذا البحث، وحديث تكميل الخبر للمبتدأ فيكون تابعًا له في الرفع من باب المجانسة، أو المشاكلة، وباعتبار أنهما مرفوعان مكملان في جملة جنسها واحد؛ كلاهما يصلحان للتعليل في رفع الخبر بعد المبتدأ، والله أعلم.

رفع الفاعل ونائبه:

توطئة:

إن الحديث عن رفع الفاعل هو حديث عن رفع نائبه بالضرورة؛ لأنهما يقومان مقاما واحدا، ويُجمع أهل العربية أن رافع الفاعل هو: الفعل الذي يسبقه في حالاته من الإضمار، أو الظهور، وهو نفس العامل الذي ينصب المفعول، أو المفاعيل بأنواعها، فأنت أمام عامل قوي في العمل يعمل في

---

(١) ينظر: النحو الوافي: ١/ ٤٤٧.

(٢) شرح ابن الناظم علىٰ الألفية: ٧٦.

شيئين، أو ثلاثة، أو أربعة، وهو ما يستدعي وقته؛ إذ الفعل بهذا أقوىٰ أسباب الإعراب إلىٰ الآن.

رأي ابن الناظم رحمه الله:

يرىٰ أن رافع الفاعل هو الفعل السابق له ـــ ولا يكون إلا سابقا له ـــ لأنه لو تقدم عليه لتحولت الجملة من شكلها وتركيبها الفعلي إلىٰ تركيب اسمي؛ حيث شرط النحاة لتعيين نوع الجملة، وفرقوا بين نوعيها بما تبدأ به؛ فيرىٰ أن الفعل بكل حالاته الذي يسبق الاسم هو رافع له علىٰ الفاعلية، يقول: "الفاعل كالجزء من الفعل؛ لأن الفعل يفتقر إليه معنىٰ واستعمالا، فلم يجز تقديم الفاعل عليه، كما لم يجز تقديم عجز الكلمة علىٰ صدرها، فإن وقع الاسم قبل الفعل فهو مبتدأ"[1].

ويقول أيضًا: "الفاعل: هو الاسم المسند إليه فعل مقدّم علىٰ طريقة فَعَلَ أو يَفْعَلُ، أو اسم يشبهه"[2].

قال ابن جني رحمه الله: "قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما، ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل: فهلا عكست الحال فكانت فرقًا أيضًا؟ قيل: الذي فعلوه أحزم؛ وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد، وقد يكون له مفعولات كثيرة، فرفع الفاعل لقلته، ونصب المفعول لكثرته، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون"[3].

هذا، وقد قيل إنّ سبب رفع الفاعل: وجوده في جملة ربما يكون فيها أكثر من مفعول، فتميز بالرفع عن نصب المفاعيل.

وهذا في ميزان النقد معتبر ومعقول؛ إذ يكون التميز به، هذا بالإضافة إلىٰ العلة الأولىٰ، أو العامل الأول.

يرىٰ الباحث من خلال ما سبق: أن التعليل بما ذكر لا يجانبه الصواب، بل يسير في اتجاهه،

---

(١) شرح ابن الناظم علىٰ الألفية: ١٥٨.

(٢) المصدر السابق: ١٥٧.

(٣) الخصائص: ١/ ٥٠، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

إضافة إلى علة أخرى هي أوجه، وهي مشابهة الفاعل للمبتدأ في أن كليهما مسند إليه، فصحّ كونُ الفاعل مرفوعًا تشبيها بالمبتدأ، والذي قُرّر في علته: مطلق الابتداء، والله أعلم.

رفع الفعل المضارع:

تحدثنا في إعراب المضارع حديثا مستفيضا لماذا أعرب المضارع؟ وكأن الحديث كان لازما منه رفع المضارع فهو إعرابه، لذا أرانا ملزَمين أن نستعيد جزءا من حديثنا السابق فيه، ومختصره: أنه أعرب باعتبار السليقة والتلقائية؛ لكونه في بدء كلام، والرفع هنا يستدعي تدقيقا في العلة، وقد اختلف النحاة فيه بين قول ارتفع بالتجرد، وآخر يقول: ارتفع بالمشابهة، وقول يقول ارتفع بأحرف المضارعة[1].

رأي ابن الناظم رحمه الله:

قال ابن الناظم رحمه الله: "والرافع له إذ ذاك إما وقوعه مع الاسم، وهو قول البصريين، وإما تجريده من الناصب والجازم، وهو قول الكوفيين، وهو الصحيح"[2].

فقد نص رحمه الله على أن سبب رفع المضارع: التجرد عن الناصب والجازم، وهو سبب مختص برفعه، وليس له علاقة بإعرابه؛ فإنه يميز رفعه عن النصب والجزم، ويصوبه رغم أنه قول الكوفيين، ويرد قول البصريين بأن علة الرفع هي مشابهة الاسم ـ رغم أنه بصري المذهب.

قال رحمه الله: " لأن قول البصريين: رافع المضارع: وقوعه موقع الاسم، لا يخلو إما أن يريدوا به أن رافع المضارع وقوعه موقعًا هو للاسم بالأصالة، سواء جاز وقوع الاسم فيه، كما في نحو: (يقوم زيد)، أو منع منه الاستعمال، كما في نحو: (جعل زيد يفعل)، وإما أن يريدوا به: أن رافع المضارع: وقوعه موقعًا هو للاسم مطلقًا، فإن أرادوا الأول فهو باطل برفع المضارع بعد (لولا)، وحروف التحضيض؛ لأنه موقع ليس للاسم بالأصالة، وإن أرادوا الثاني فهو باطل أيضًا؛ لعدم رفع المضارع بعد (إن) الشرطية؛ لأنه موضع صالح للاسم بالجملة، كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾، (التوبة، من الآية:٦)، فلو كان

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٤٩.

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية: ٤٧٣.

الرافع للمضارع: وقوعه موقع الاسم مطلقًا لما كان بعد (إن) الشرطية إلا مرفوعًا، واللازم منتفٍ، فالملزوم كذلك"[1].

وردّه هذا يدل أنه استظهر علة رفع المضارع جيدا، فالقول عنده واحد أن الرافع هو التجرد، وبقاؤه على الأصل، ويجعل رده عدم جواز وقوع المضارع موقع الاسم بالأصالة، ويرده برفع المضارع بعد (لولا)، وهو ليس مختصا بالاسم، ولا بالإطلاق، ويرده بكون المضارع لا يرفع بعد (إن) الشرطية، وهو موقع صالح للاسم.

لا شك أنّ كون المضارع معلول رفعُه بالتجرد هو رأي قوي وسليم، ورد الشبهة عنه في كونه ليس للمشابهة مما يحتاج إلى نظر، والنظر هو: أن المشابهة وقعت في أصل الإعراب وسلّمنا بها، فلماذا لم نسلم بكونه مرفوعا، وهو النتيجة التالية لهذا الإعراب، فهما مكملان وليسا متناقضين، فلا ينبغي أن يرد هذا لهذا، بل يجمع بينهما ويوفّق.

رأي وترجيح:

يرى الباحث من خلال ما سبق أن علة رفع الفعل المضارع شبه الاسم كما الإعراب، وقد ناقشناه قبلُ فليرجع إليه، أو التجرد عن الناصب والجازم، وهي علة سلبية، ونرى أن الإعراب ورد هنا طبعا لأسباب تجمَل في الآتي:

١. وروده عن العرب، وهو حجة في نفسه لا يحتاج إلى تعليل.
٢. إمكانية مجي المصدر الصريح من الفعل المضارع؛ مما يؤكّد شدّة شبهه بالاسم الصريح، وهو ما يرجح المشابهة بالاسم.
٣. مشابهة الاسم في بعض الخواص، ومن هذه الخواص: مشابهة المبتدأ، فيكون في بعض الحالات مصدرا مؤولا، وغيرها من الخواص التي يستدل به على ما رجحه الباحث.

تلك الأسباب مجتمعة ومتوالية كانت علة وسببًا في رفع المضارع دون تصادم بينها، وأولاها بالطبع: التجرد والخلوّ، وهو إلى جوار اعتبار الورود والسليقة العربية التي تعلو فوق كل اعتبار.

---

(١) المصدر السابق.

المبحث الثاني

العلل النحوية في المرفوعات والنواسخ، وفيه مطلبان:

المطلب الثاني: العلل النحوية في النواسخ:

توطئة:

النواسخ تنقسم في شروح النحاة إلى نواسخ فعلية، وهي: (كان وأخواتها)، و(كاد وأخواتها)، وهذه ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ونواسخ حرفية على العكس من ذلك في العمل، ولكلٍّ حديثٌ لابد من الغوص فيه.

أولا النواسخ الفعلية:

وعملها معروف مشهور قائم على إبقاء الرفع في الاسم، وتغييره إلى النصب في الخبر، وهذا معلل في غالب حديث النحاة بأنه نتيجة لمشابهة الجملة الفعلية، أي: إنّ اعتبار الرفع في أسمائهن محمول على الفاعل، واعتبار النصب في خبرها مشابه للمفعول بعد رفع الفاعل.

قال ابن جني: "فهذه الأفعال كلها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ، ويصير اسمها، وتنصب الخبر، ويصير خبرها، واسمها مشبّه بالفاعل، وخبرها مشبّه بالمفعول، تقول: (كان زيدٌ قائمًا)، و(صار محمد كاتبًا)، و(أصبح الأميرُ مسرورًا)، و(ظلّ جعفرُ جالسًا)...[1].

رأي ابن الناظم رحمه الله:

ولم يبعد ابن الناظم رحمه الله عن النحاة؛ إذ كان تعليله كما تعليلهم في هذا؛ أن الاسم بعد (كان وأخواتها) ارتفع تشبيها بالفاعل، والخبر انتصب تشبيها بالمفعول.

قال رحمه الله: "وذلك (كان وأخواتها)، فإنهم أدخلوها على المبتدأ والخبر، على نسبة معانيها إلى مضمونها، ثم رفعوا بها المبتدأ تشبيهًا بالفاعل، ونصبوا الخبر تشبيهًا بالمفعول، سواء تقدم أو تأخر، نحو: (كان زيدٌ قائمًا)، و(كان سيدًا عمرُ)، ويسمى المرفوع في هذا الباب اسمًا، والمنصوب خبرًا"[2].

---

(١) اللمع في العربية: ٣٦، دار الكتب الثقافية.

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية: ٩٢.

فرأى ابن الناظم رحمه الله أن العامل، أو العلة في التغيير الحادث من الناسخ في الجملة: إجراؤها مجرى الجملة الفعلية.

وقد فسر ذلك تفسيرا رائعا في بداية حديثة عن علة التغيير فقال رحمه الله: "دخول (كان) على المبتدأ والخبر على خلاف القياس؛ لأنها أفعال، وحق الأفعال كلّها أن تنسب معانيها إلى المفردات، لا إلى الجمل، فإن ذلك للحروف، نحو: (هل) و (ليت) و (ما) في قولك: (هل جاء زيد)؟ و(ليته عندنا)، و(ما أحدٌ أفضلَ منك)، ولكنهم توسعوا في الكلام فأجروا بعض الأفعال مجرى الحروف، فنسبوا معانيها إلى الجمل"[1].

فقد رأى من خلاله نصه ذاك: أن دخول الأفعال الناسخة على الجملة الاسمية هو على خلاف الأصل، وأن ذلك من توسع أهل اللغة في الكلام في إجراء الأفعال مجرى الحروف، وهو تفسير رائع لم أجده لغيره، وهو يوضح التغيير الطارئ على الجمل بدخول النواسخ ربما للتنبيه على أنه على خلاف المعتاد، والله أعلم.

إن تفسير ابن الناظم وغيره من النحاة التغيير الحاصل بدخول الأفعال الناسخة باشتباه الجملة الاسمية بدخول الفعل بالجملة الفعلية، هو تأويل حسن، ولا يرده إلا سؤال مفاده: لماذا اعتبرها النحاة بعد دخول الفعل جملة اسمية دخل عليها النواسخ؟ ثم لماذا لم يغيروا مسماها إذن؟ ولماذا جعلوها شبها ولم يريحوا أنفسهم ويسمونها فعلية مثلا مبدوءة بأفعال ناقصة؟ لا شك أن الأسئلة تحتاج إلى إجابات ربما تكون إجابتها في الرأي اللاحق.

يرى الباحث أن التغيير الحادث في الخبر هو لتمييز الخبر عن الاسم لعدم الاشتباه؛ لأن هناك جملا ربما يشتبه فيها اسمها بخبرها لو ظلت كما هي، وهذا تأويل استسغناه هناك في رفع الفاعل مع المفعول، والله أعلم.

ثانيا: النواسخ الحرفية:

النواسخ الحرفية شقيقة النواسخ الفعلية مع اختلاف العمل؛ إذ العمل هنا معكوس، والعلة

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية: ٩٢.

عند ابن الناظم نستعرضها فيما يأتي:

رأي ابن الناظم:

قال ابن الناظم: "من الحروف ما استحق أن يجري في العمل مجرىٰ (كان) وهي: (إن وأن وليت ولكن ولعل وكأن) ... وهذه الحروف شبيهة بـ(كان)؛ لما فيها من سكون الحشو، وفتح الآخر، ولزوم المبتدأ والخبر، فعملت عكس عمل (كان)؛ ليكون المعمولان معها كمفعول قدم، وفاعل أخر، فتبين فرعيتها، فلذلك نصبت الاسم، ورفعت الخبر"[1].

تبيّن لنا أن ابن الناظم يرىٰ أن العلة: عكس عمل (كان وأخواتها) لتتبين فرعيتها عن الأفعال الناسخة.

هذا، وقد ذهب ابن الوراق إلىٰ إيراد علة أخرىٰ فقال: "إنما وجب النصب بـ(أن) وأخواتها، لأنّ (أن) الخفيفة مشابهة ل (أن) الثقيلة في الصورة والمعنىٰ، فمن حيث وجب أن تنصب تلك الاسم، نصبت هذه الفعل، وما ذكرناه من أخواتها محمول عليها، ووجه الحمل: أن هذه الحروف أعني (أن وكي وإذن) تقع للمستقبل كوقوع (أن) له، فلما كانت مشابهة لـ(أن) في إيجابها لكون الفعل المستقبل، نصبت لا غير، كنصب (أن)"[2].

وهذا الرأي يقتضي أن النصب في (أنّ) الثقيلة الداخلة علىٰ الأسماء جاء مشابهة للنصب في (أنْ) الخفيفة في المضارع.

فعلم من ذلك أننا أمام رأيين معتبرين، الأول منهما يذهب إلىٰ أن هذه الحروف نصبت الاسم وأبقت الخبر مرفوعا؛ ليكون المعمولان معها كمفعول وقدم، وفاعل أخر، فتتبين فرعيتها، ولذلك نصبت الاسم، ورفعت الخبر، والثاني من الرأيين يذهب إلىٰ أن (إن وأخواتها) نصبت مشابهة لـ(أن) الخفيفة التي تنصب الفعل المضارع، ولا دليل يرجح أحدهما، إلا أن الرأيين لكل وجاهته، وحسن المخرج منه، غير أنهما بعيدان عن مضمون المسألة، إضافة إلىٰ أن هناك رأيا ثالثا في المسألة يذهب إلىٰ

---

(١) المصدر السابق: ١١٦- ١١٧.

(٢) علل النحو: ١٩٠، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٩م.

أنها نصبت الفعل؛ لمشابهتها الفعل المتعدي للمفعول الواحد، فأشبه اسمها المنصوب المفعول به لفظًا، وأشبه خبرها المرفوع الفاعل لفظًا[1].

والذي يراه الباحث من خلال ما سبق: أن علة النصب قد جرىٰ فيها تمييز للناسخ هنا عن الناسخ هناك في الأفعال، وكان من البدهي أن يقع عكسا؛ لأنه لا بديل عن ذلك، والنفس ترىٰ أن التعليل بأنه لمشابهة عمل المتعدي بعيد؛ لاختلاف نوعي الجملة، والله أعلم.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/ ٢٥٩، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م، والرد علىٰ النحاة لابن مضاء: ١٣١، دار الاعتصام، ط١، ١٩٧٩م.

المبحث الثالث

العلل النحوية في نصب المفعولات وما ألحق بها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العلل النحوية في المفاعيل:.

توطئة:

المفاعيل التي جرىٰ ذكرها في كتب النحاة، والتي لا يختلف في كونها معربة في الأصل: خمسة مفاعيل، هي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه، وهذه المفعولات هي المفعولات المباشرة للنصب بسبب الفعل، فما الذي دعا إلىٰ نصبها؟

قال ابن الناظم في بيان عدّها: "المفعولات خمسة أضرب: مفعول به، وقد تقدم ذكره، ومفعول مطلق، ومفعول له، ومفعول فيه، ومفعول معه"(١).

العلة في نصب المفاعيل عند النحاة:

لم يتعرض النحاة ـــ فيما أعلم ـــ للإجابة عن: لماذا نصب المفعول؛ إذ هو باب كبير في العربية، فكان انشغالهم بأنواعه أكثرَ من انشغالهم بـعلة نصبه.

العلة في نصب المفاعيل عند ابن الناظم:

العلة في نصب المفاعيل عند ابن الناظم كما سبق تتمثل في الرغبة في التغاير بين الفاعل والمفاعيل بعد، وهو أن الفاعل مرفوع واحد، والمفاعيل منصوبات كثر، فرفع الفاعل كي يتميز، فبقيت المفاعيل منصوبة من باب المخالفة.

ولا شكّ أن النقاش في هذه القضية مشابه لصنوه في رفع الفاعل، ويمكن أن يقال بقول ابن الناظم: بأنها نصبت جميعا بالفعل المباشر لها بعد الفاعل؛ تمييزا لها عن الفاعل.

والذي أراه: أن نصب المفعول جاء من باب التنوع في اللغة الحادث من تنوع الحركات؛ لتدريب الفم، وتمييز النطق، وأراه لا يخرج عن ذلك، والتأويلات التي يترنم بها النحاة إنما هي اجتهادات، وإعمال للعقل.

---

(١) شرح ابن الناظم علىٰ الألفية: ١٩٠.

المبحث الثالث

العلل النحوية في نصب المفعولات وما ألحق بها، وفيه مطلبان:

المطلب الثاني: العلل النحوية فيما ألحق بالمفاعيل:

توطئة:

ما ألحق بالمفاعيل: هي تلك الأسماء التي جرت مجرى المفاعيل في الحكم الإعرابي، وبهذا يندرج تحته: الأسماء المنصوبة، كالتمييز، والحال، والمنادى، واسم إن وأخواتها، واسم لا النافية للجنس، وخبر كان وأخواتها، وخبر كاد وأخواتها، والاستثناء المتصل، ويدخل فيه أيضًا من باب التجوّز: الفعل المضارع المعرب بالنصب لدخول أدوات النصب عليه[1].

والتبعية في النحو تؤصل قيمة المشاكلة التي تجعل هذا الضرب، أو ذاك من العلم متناغما إلى حد كبير مع صاحبه، ولكن لو عني بالمنصوب هنا: ما ألحق بالمفاعيل فقط خرج الفعل، ولا يخرج غيره من الأسماء على اعتبار أنهن أسماء كما المفعول به المباشر بالفعل وإخوانه الأربعة الذين ذكروا قبلا.

رأي النحاة فيما نصب تبعا للمفاعيل:

يطول المقام لو راح الإنسان يبحث عن علل النصب فيما نصب؛ وذلك لأن نظرية العامل قد حازت قسطا كبيرا من الدراسة حول هذا الأمر، وتركزت الدراسة حول العامل وتقوقعت حوله؛ فكان كثيرا ما يكون محسوما، وقليلا ما يختلف عليه، وقلّ أو ندر التعرض في هذا بذاته ـــ لكثرته ـــ للسبب والعلة الداعية لنصبه.

رأي ابن الناظم فيما نصب منها:

لم يتضح ـــ من خلال ما وقف عليه الباحث ـــ رأي ابن الناظم فيها، إلا أن نظرية العامل قد غلبت عليه كما الدراسات النحوية السابقة التي عُنيت بقضية العامل، وجعلته محور دراساتها.

هذا، ويرى الباحث: أن التأويل الذي يقول: إن السبب في النصب هو: التنوع الحادث في

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ١/ ٢٧٨ وما بعدها، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

اللغة، وإن المفاعيل وما ألحق بها من منصوبات الأسماء لما رفع الفاعل نُصبت؛ لأجل التميز عن غيرها أولى بالصلاح والقبول، وهذا مخرج للتعليل أولى من التسليم لنظرية العامل التي لها ما لها، وعليها ما عليها.

نتائج البحث:

لا شك أن النتائج الحادثة بالنَّقاش والتَّحليل أسدُّ وأقوىٰ من المأخوذة بالدَّرس والتَّلقين، وإلىٰ القارئ أهم ما حطَّه بنا البحث، وتوصّل إليه الباحث:

١. السَّليقة والورود عن العرب أقوىٰ العلل التي يعلَّل بها كلٌّ من الإعراب والبناء باعتبار أنه لا يوجه إليها النَّقد والاعتراض.

٢. علل الإعراب الواردة في الأسماء والفعل المضارع لم تسلم من النقد والاعتراض الوجيه في رأي الباحث.

٣. علل البناء الواردة عن النحويين في الأسماء والأفعال لم تسلم أيضا من النقد والاعتراض الوجيه.

٤. ما تفرع عنها من علل الرفع والنصب كانت أقل في النقد، وأبعدَ عن الاعتراض باعتبار تخصصها ودقتها.

٥. حديث العلل بالإجماع يحتاج إلىٰ دربة واجتهاد جديد.

٦. يوصىٰ الباحث أن يكون النقاش في العلل أكاديميا لا يتعرض له الدارسون المبتدئون، وطلبة العلم المستجدون حتىٰ لا ينصرفوا عن تعلم النحو وتلقيه.

مصادر البحث ومراجعه

١. أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) دار الأرقم بن أبي الأرقم، - الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م

٢. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ) عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

٣. الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ) دار العلم للملايين - الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢ م

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ) المكتبة العصرية - الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

٥. الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك – دار النفائس بيروت الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩ م.

٦. البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ) تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين - جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية - الأولى، ١٤٢٠ هـ

٧. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم =- المكتبة العصرية - لبنان / صيدا

٨. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ) تحقيق: عمر عبد السلام التدمري - دار الكتاب العربي، بيروت

٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي – تحقيق: د. حسن هنداوي - دار القلم - دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الأولى.

١٠. التعليقة على كتاب سيبويه، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ) د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م

١١. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) تحقيق: محمد عوض مرعب - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الأولى، ٢٠٠١م

١٢. الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

١٣. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) تحقيق: الهيئة المصرية العامة للكتاب - الرابعة

١٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) تحقيق: محمد عبد المعيد ضان - مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند - الثانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م

١٥. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي (المتوفى: ٨٠٨هـ) تحقيق: خليل شحادة - دار الفكر، بيروت - الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م

١٦. ذيل مرآة الزمان، قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد اليونيني (المتوفى: ٧٢٦ هـ) وزارة التحقيقات الحكمية والأمور الثقافية للحكومة الهندية - دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - الثانية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

١٧. الرّد عَلَى النّحاة، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (المتوفى: ٥٩٢هـ) تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام - الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

١٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ) تحقيق: محمود الأرناؤوط - خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط - دار ابن كثير، دمشق - بيروت - الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

١٩. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

٢٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ) تحقيق: عبد الغني الدقر - الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا

٢١. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ) تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي - دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - الأولى، ٢٠٠٨ م

٢٢. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (المتوفى: ٨٥٥ هـ) شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الثالثة، ١٣٧٩ هـ - ١٩٥٩م.

٢٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ) تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار - دار العلم للملايين - بيروت - الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

٢٤. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (المتوفى: ٧٧٣ هـ) تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي - المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان - الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م

٢٥. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ) تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش - مكتبة الرشد - الرياض / السعودية - الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

٢٦. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ) تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي - مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان - الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٢٧. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ) تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري - مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٨. اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (المتوفى: ٣٣٧هـ) تحقيق: مازن المبارك - دار الفكر - دمشق - الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

٢٩. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ) تحقيق: د. عبد الإله النبهان - دار الفكر - دمشق - الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٣٠. لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: ٧١١هـ) دار صادر - بيروت - الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٣١. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) تحقيق: فائز فارس - دار الكتب الثقافية - الكويت.

٣٢. مجمل اللغة لابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ) تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان - مؤسسة الرسالة - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٣٣. مختصر برنامج الكتب العربية المطبوعة، دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٣٤. معجم المطبوعات العربية والمعربة، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (المتوفى: ١٣٥١هـ) الناشر: مطبعة سركيس بمصر ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م
٣٥. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ) تحقيق: د. علي بو ملحم - مكتبة الهلال - بيروت - الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م
٣٦. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة - عالم الكتب. - بيروت.
٣٧. مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث، السيد رزق الطويل - المكتبة الأزهرية للتراث - الثانية.
٣٨. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (المتوفى: بعد ١١٥٨ هـ) تحقيق: د. رفيق العجم، د. علي دحروج - مكتبة لبنان ناشرون - بيروت - الطبعة: الأولى - ١٩٩٦م.
٣٩. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، أبو المحاسن، جمال الدين (المتوفى: ٨٧٤هـ) وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
٤٠. النحو المصفى للدكتور محمد عيد مكتبة الشباب.
٤١. النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ) دار المعارف - الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة
٤٢. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله - أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل - مكتبة إحياء التراث الإسلامي - الأولى ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ.